الطاقة المتجددة في دولة الكويت في ضوء مبدأ عدم ثبات المرفق العام " دراسة مقارنة"

Renewable energy in KW and principle of the mutability in public service Comparative study

إعداد

د / محمد راشد الوسمي العازمي

أستاذ القانون العام المساعد

أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

دولة الكويت

Dr. Mohammed Rashid Al-Wasmi Al-Azmi Assistant

Professor of Public Law Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences State of Kuwait

الطاقة المتجددة في دولة الكويت في ضوء مبدأ عدم ثبات المرفق العام " دراسة مقارنة"

الملخص

تسعى دولة الكويت إلى حصول المواطن على الطاقة الكهربائية النظيفة المستمدة من أحد مصادر الطاقة المتجددة بديلا عن توليد الكهرباء بالمصادر التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري من الغاز أو النفط. الكهرباء النظيفة أو الخضراء يمكن الحصول عليها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة المائية، والطاقة الحرارية من باطن، والطاقة المستمدة من التحول البيولوجي نتيجة تحلل مواد طبيعية كخشب الغابات أو المحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية الأرض، وحركة الأمواج وحركة المد والجزر وغيرها. أظهرت الدراسة أن الحصول على الكهرباء النظيفة من مصادر للطاقة المتجددة بديلا عن النفط الغاز، يقتضي تطبيق مبدأ عدم ثبات المرفق العام للكهرباء.كما توصلت إلى أن الكهرباء النظيفة من مصادر للطاقة المتجددة هي خدمة نفعية عامة استحدثها المشرع الكويتي بالمرسوم رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣ وأن مستخدمو "مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" هم أفراد المجتمع الكويتي من مستهلكي الكهرباء المنتفعين بخدمة نفعية جديدة نتيجة مبدأ عدم الثبات.أوصت الدراسة بإنشاء هيئة مستقلة للطاقة المتجددة في دولة الكويت مع ضرورة تعريف المستهلك الكويتي بالحقوق والالتزامات المطلوبة للحصول على الكهرباء النظيفة إضافة إلى تدريب وتأهيل موظفي المرفق العام للكهرباء من متطلبات الطاقة المتجددة.

الكلمات الدالة: الكهرباء الخضراء- الإدارة العامة- الطاقة المتجددة- القابلية للتطوير

Abstract

The State of Kuwait seeks to obtain clean electrical energy from one of the renewable energy sources as an alternative to traditional sources that depend on fossil fuels from gas or oil. Clean electricity can be obtained from solar energy, wind energy, hydropower, hydropower, thermal energy from the interior, energy derived from biological transformation as a result of the decomposition of natural materials, wave movement, and tidal movement.The study showed that obtaining clean electricity from renewable energy sources requires the application of the principle of developing public services for electricity. The study found that clean electricity is a public utility service introduced by the Kuwaiti legislator by Law 57/2023. The beneficiaries of the services of the "General Directorate of Electricity" are members of the Kuwaiti society who are consumers of electricity. Clean electricity is a new utilitarian service as a result of the principle of developing the public service. The study recommended the establishment of an independent authority for renewable energy in the State of Kuwait. The need to inform the Kuwaiti consumer of the rights and obligations required to obtain clean electricity. Training and qualifying the employees of the public utility for electricity from the requirements of renewable energy.

Keywords: green electricity - public administration - renewable energy - scalability.

المقدمة

ظهرت فكرة المرافق العامة في الكويت قديما مثل: **إدارة الجمارك** التي أنشأها الشيخ "مبارك الصباح سنة ١٨٩٩[(١)]، ثم تعددت المرافق العامة وتباينت حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به عندما لجأت الدولة إلى إنشاء كيانات معينه تابعة لها وقررت منحها الشخصية المعنوية وقدراً من الاستقلال كي تمارس بواسطتها هذه الأنشطة.

وأصبحت فكرة المرفق العام عنصرا أساسيا في القانون العام الكويتي وأداة مؤثرة في استقلالية القانون الإداري على الرغم من عدم وجود تعريف تشريعي للمرفق العام في الكويت أو حتى من خلال السلطة الإدارية، إلا أن تلك المرافق احتلت مكانه كبيرة في المجتمع الكويتي كسائر المجتمعات الحديثة.

وتنقسم المرافق العامة في دولة الكويت إلى أشخاص مرفقية مهنية مثل: "الهيئة العامة للصناعة، وغرفة صناعة وتجارة الكويت وجامعة الكويت".

وأشخاص مرفقية اقتصادية مثل" مؤسسة البترول الكويتية"، ومؤسسة الموانيء الكويتية، وهي مرافق عامة ظهرت كأحد مظاهر تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي.

---

(١) مرسوم أميري رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ أطلق عليها دائرة الجمارك والموانئ، وفي ١٩٦٣/١/٢٨ ضمت الدائرة إلي وزارة المالية والصناعة وسميت إدارة الجمارك والموانئ، ثم صدر مرسوم أميري في ١٩٧٥/٤/١٤ بإلحاق الإدارة بوزارة المواصلات، ثم صدر مرسوم بقانون رقم ١٣٣لسنة ١٩٧٧ بفصل الموانئ عن إدارة الجمارك وإنشاء المؤسسة العامة للموانئ، وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ أصدر وزير المالية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ باعتبار الإدارة العامة للجمارك إدارة تابعة لوزير المالية للتفاصيل:

-الكويت، الإدارة العامة للجمارك: http://www.customs.gov.kw

كما تعد الهيئات والمؤسسات والإدارات العامة صورة أخرى من صور التطبيقات اللامركزية المرفقية، إلى جانب الوزارات التي تقوم على تقدبم خدمات نفعية عامة تحقق المصلحة العامة ويستفاد منها المتعاملين والمنتفعين بتلك الخدمات مثل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، أو **"المرفق العام للكهرباء"**.

و مع التطورات المتلاحقة في كافة مناحي الحياة البشرية، كان لابد من أن يتاثر المرفق العام للكهرباء بهذا التطور حتى لا يصاب بالجمود ، فيعجز عن تقديم الخدمات للمنتفعين بها.

وفي الوقت الحاضر الذي تسعى فيه مختلف دول العالم توفير "مصادر للطاقة الكهربائية أكثر استدامة لا تعتمد على الوقود المستخرج من باطن الأرض"[١]، أصبح من المسلم به، أن إنشاء **"مرفق عام للطاقة المتجددة"** لإدارة منظومة القوانين المتعلقة بهذا المجال، وضمان استمرارية تدفق الكهرباء النظيفة من مصدر للطاقة المتجددة تلبية لحاجات المجتمع الكويتي من المنتفعين خدمات المرفق العام.

إشكالية البحث:

في عام ٢٠٢٢ استحدث المشرع الكويتي " **وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"**، وأسند لها إنشاء وتشغيل وإدارة محطات إنتاج الكهرباء التي تعمل بالطاقة المتجددة، وحفظ وتخزين الطاقة الفائضة منها، فضلا عن شراء الطاقة المتجددة من الغير[٢].

---

(١) محمد بن موسى، قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد ١٥، العدد الثاني، (٢٠١٩). ص٣٩ :

https://asjp.cerist.dz/en/article/101766

(٢) راجع مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

وبوصفها تقوم على إدارة مرفق عام يختص بإنشاء وبتشغيل وتوزيع خدمة الكهرباء والماء وتنويع مصادر الطاقة المتجددة، وحتى لا يصاب المرفق العام بالثبات وعدم تطوير خدماته، بات من الضروري على الوزارة المعنية التكييف مع احتياجات وتطلعات المجتمع الكويتي في الحصول على خدمة الكهرباء من مصادر متنوعة للطاقة المتجددة.

واستجابة لهذا المنحى الجديد أصبحت هناك خدمة نفعية جديدة، أو نشاط مرفقي جديد، يحقق المصلحة العامة للمجتمع الكويتي من مستهلكي الطاقة الكهربائية، تتمثل في إمدادهم بالكهرباء النظيفة من مصادر مستدامة وآمنة للطاقة بديلا عن الكهرباء المتولدة من النفط أو الغاز(١).

على هذا النحو، أوجد المشرع الكويتي واقعا جديدا يقتضي قابلية مرفق الكهرباء للتغيير والتطوير استجابة لاحتياجات وتطلعات المجتمع الكويتي من المنتفعين بخدمات المرفق في "حصولهم على الكهرباء النظيفة المولدة بمصدر للطاقة المتجددة"(٢).

الأمر الذي يطرح التساؤل عن مفهوم مبدأ عدم ثبات المرفق؟ وكيفية الحصول على الكهرباء من الطاقة المتجددة كأثر لهذا المبدأ.

---

(١) الطاقة الكهربائية المتولدة من الوقود الأحفوري التي يتسبب في تلوث البيئة وانبعاث الاحتباس الحراري، راجع:

- (Santiago) S. & (Marta), C. (2023),” ***Socio - Economic, Legal, And Political Context of Offshore Renewable Energies***”, 12 Wires Energy Environ. E462, p 43.

(٢) راجع: تقرير معهد الكويت للأبحاث العلمية، آفاق الطاقة المتجددة في دولة الكويت، ٢٠٢٣، ص ٢.

أهمية البحث:

تعد الطاقة الكهربائية النظيفة الناجمة عن مصدر من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية، ذات أهمية بالغة بالنسبة للدول التي تعتمد على الطاقة الكهربائية من الوقود الأحفوري من النفط أو الغاز.

وتستمد الدراسة أهميتها من أن الطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر للطاقة المتجددة تلبي احتياجات المجتمع الكويتي لكونها طاقة مستدامة تساعد في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وضمان حق المواطن الكويتي في بيئة نظيفة.

ومع الاعتراف بأن تحقيق هذا التطور يقتضي توافر منظومة قانونية معقدة فإن العبء الأكبر يقع على عاتق **"المرفق العام للطاقة المتجددة"** ممثلة في الجهة التي اسند لها المشرع الكويتي إدارة هذه المنظومة استنادا على أحد المبادئ الحاكمة لسير المرفق العام ونعني به **"مبدأ عد ثبات المرفق وقابليته للتطوير"** من أجل إنشاء محطات للطاقة الكهربائية تعتمد على مصادر للطاقة النظيفة.

منهجية البحث:

تستخدم هذه الدراسة **منهجية البحث الوصف التحليلي** لفحص المصادر القانونية العامة والمتخصصة والتشريعات وأحكام القضاء والقرارات الحكومية ذات الصلة للوصول إلى مقترحات في مجال قدرة المرفق العام على التكيف مع إمداد المنتفعين بخدمة الكهرباء عن طريق مصادر الطاقة المتجددة.

مع الاستعانة **بمنهجية البحث المقارن** بعرض موقف الفقه والقضاء الفرنسي في خصوص مبدأ عدم الثبات لاسيما وأن المرفق العام هي فكرة مستنبطة من القضاء الفرنسي وانتقلت للفقه والقضاء الكويتي.

خطة البحث:

تركز هذه الدراسة على تفصيل للمصطلحات المتعلقة بها كمبدأ عدم الثبات، والطاقة المتجددة للوصول على مدى قدرة مرفق العام للكهرباء في دولة الكويت على تطوير خدماته للمنتفعين عن طريق الطاقة المتجددة، وفق مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مبدأ عدم ثبات المرفق العام في إطاره النظري وواقعه العملي

المبحث الثاني: الكهرباء النظيفة من الطاقة المتجددة كأثر لمبدأ عدم الثبات

المبحث الأول

مبدأ عدم ثبات المرفق العام في إطاره النظري وواقعه العملي

تعد فكرة المرافق العامة من أهم موضوعات القانون الإداري التي ترد إليها معظم النظريات والمبادئ التي ابتدعها القضاء الإداري مثل: العقود الإدارية، والأموال العامة، والوظيفة العامة، الأمر الذي يجعل من تعطيل نشاط المرفق العام جريمة[١] في القانون الكويتي.

فما هي فكرة المرفق العام؟ وما المقصود بمبدأ عدم ثبات المرفق العام؟ وما هي مظاهر وتطبيقات مبدا عدم الثبات؟

هذا ما يمكن تفصيله في ثلاثة نقاط على النحو التالي:

أولا: المرفق العام

يقتضي لقيام الدولة بالأنشطة المتعددة، إسناد هذه المهمة إلى مرفق عام "كوسيلة فنية معبرة عن تلك الأنشطة التي تقوم به سواء كان اقتصادية أو اجتماعية أو مهنية، كما تعبر هذه الوسيلة الفنية عن الهيئة التي تكتسب شخصيتها المعنوية للقيام بهذا النشاط"[٢].

---

(١) وفقا للمادتين المادة، ٢٤٩ ٢٥٠ من قانون الجزاء الكويتي يعد تعطيل المرفق العام أو تقليل فائدته أو إتلافه أو تخريبه مرفق عام جريمة سواء كان إتلافاً كلياً أو جزئياً، ولا يتطلب القانون في تلك الجريمة قصداً خاصاً .

(2) Pinon , S. (2003)." Le principe de continuité des services publics : du renforcement de la puissance étatique à la sauvegarde de l'expression démocratique", Revue interdisciplinaire d'études juridiques, Vol :51, Iss :(2), P 70, https://doi.org/10.3917/riej.051.0069.

ومصطلح: مرفق عام"، أو بالفرنسية (de service public) ليس حديث النشأة، بل يعود لحكم القضاء الفرنسي في قضية (Blanco)[١]منذ أكثر من ١٥٠ عاما وتحديدا في ٨ فبراير ١٨٧٣.

وتتلخص وقائع هذه القضية في أن عربة صغيرة تتبع مصنع سجائر يقع في مدينة " بوردو " بفرنسا صدمت طفلة فأوقعتها وجرحتها، فرفع والد الطفلة النزاع إلى القضاء العادي طالباً التعويض من الدولة باعتبارها مسؤولة مدنياً عن الخطأ الذي ارتكبه عمال المصنع التابع لها إلا أن محكمة التنازع قررت أن الجهة المختصة بالنظر في النزاع هي القضاء الإداري وليس القضاء العادي[٢].

ومع تطور هذه الفكرة أصبحت نظرية أساسية من نظريات القانون الإداري ونشأت بسببها مدرسة فقهية جديدة هي (مدرسة المرفق العام) التي عرفت القانون الإداري كله من خلال فكرة المرفق العام بأنه "قانون المرافق العامة للدولة.

وانتقلت بعد ذلك فكرة المرفق العام بنمطها الفرنسي إلى دول الاتحاد الأوربي، والعديد من النظم المقارنة، بل وأصبحت من أهم موضوعات القانون الإداري التي ترد

---

(١) راجع تفصيل هذه القضية وأراء فقه القانون العام الفرنسي التي اعتبرها هي حجز الزاوية في تأسيس "مدرسة المرفق العام على النمط الفرنسي"، واختصاص القاضي الإداري في نظر المسئولية عن الأضرار الناجمة عن نشاط المرفق العام في:

(Onyekwelu) C. (2019) «Revenir Sur Une Légende En Sociologue: L'arrêt Blanco Et Le Mythe De La «Naissance» Du Droit Administratif Français, Droit et Société, Iss: 101, p 118.

(٢) ا ورد في حيثيات الحكم : "....وحيث أن المسؤولية التي تقع على عاتق الإدارة لتعويض الأضرار التي لحقت الأفراد بفعل الأشخاص الذين يستخدمهم المرفق العام لا يمكن أن تنظمها المبادئ القائمة في التقنين المدني وأن هذه المسؤولية ليست عامة مطلقة وأن قواعدها الخاصة تختلف تبعا لحاجات المرفق وضرورة التوفيق بين حقوق الدولة وحقوق الأفراد.، راجع:

- Tribunal des conflits - 8 février 1873 - Blanco - 1er supplice - Rec. Lebon p. 61…….Avalable at: http://www.conseil-etat.fr/

إليها معظم النظريات والمبادئ التي ابتدعها القضاء الإداري كالعقود الإدارية، والأموال العامة، والوظيفة العامة، وغيرها.

فما مدلول المرفق العام؟ وما هي المعايير أو المباديء التي تحكم سير المرفق دون توقف خدماته؟

١ – المعنى الشكلي والمعنى الموضوعي للمرفق العام

في ظل غياب نص تشريعي[١] لوضع تعريف جامع مانع لهذا المصطلح، أصبح يشار للمرفق عام عند فقه القانون العام، بمدلولين:[٢] الأول، هو **المدلول العضوي أو الشكلي الذي** يقصد به المنظمة أو الهيئة التي تتولى إشباع حاجة عامة مثل: وزرارة الكهرباء والماء، هيئة تكنولوجيا الاتصالات، وزارة التربية، وزارة الصحة....

أما المدلول الثاني، فهو **المدلول المادي أو الموضوعي** والذي يراد به الخدمة التي تؤدى للجمهور أو النشاط الذي يمارس لتحقيق النفع العام وسد الحاجة العامة للأفراد، مثل: الخدمة المدنية، الكهرباء، الماء، الاتصالات، وغيرها.

وهذا النشاط تقوم به أي إدارة عامة أو مؤسسة أو هيئة عامة أو وزارة من الوزارات أي أي جهة أوكلت إليها السلطة السياسية وظيفة تلبية الحاجات العامة، على اختلاف صورها، وزودتها بالوسائل اللازمة لذلك، **من ذلك على سبيل المثال النشاط الذي تقوم به وزارة الكهرباء في الدولة.**

---

(١) فى وقت لاحق قنن المشرع الفرنسي نظرية المرفق العام في قانون تنظيم الاتصالات الصادر في ٢٦ يوليه ١٩٩٦، وقانون البريد الصادر في ٢٥ يونية ١٩٩٩، ثم قانون الكهرباء الصادر في ١٠ فبراير عام ٢٠٠٠، وقانون ٣ يناير ٢٠٠٣ الخاص بالغاز الطبيعي ومرفق الطاقة.

(٢) د. جورج سعد، ***القانون الإداري العام والمنازعة الإدارية***، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٢، ص ٦٦.

كما يراد بنشاط المرفق العام " المصلحة العامة التي يؤديها للمنتلعين سواء بشكل مباشر من قبل تولى الشخص العام أداء تلك الخدمة، أو بشكل غير مباشر من خلال الرقابة الصارمة على أداء الخدمة[١].

ومعيار المصلحة العامة ليس ثابتا بل يتغير بتغير الظروف والزمان، فإذا اعتبرنا أن عنصر المصلحة العامة في فتره من الزمن يستند إلى معيار تحديد طبيعة الخدمة التي يؤديها المرفق العام، مثل حصول المستهلك على الكهرباء من المرفق العام للكهرباء، فقد يتغير هذا المعنى في الوقت الحالي ليصبح معيار المصلحة العامة هو **حصول المستهلك على الكهرباء النظيفة من أحد مصادر الطاقة المتجددة.**

٢ – المباديء التي تحكم سير المرفق العام دون توقف

غاية الأمر أن فكرة المرفق العام ظلت وفق النمط الفرنسي قابلة للتطبيق في أغلب النظم المقارنة، وتأثر بها الفقه[٢] والقضاء الكويتي[٣]، من خلال إطار عام تحكمه مبادئ ثلاثة[٤] ترتبط بالمصلحة العامة، هي: **- مبدأ استمرارية المرفق بانتظام. ومبدأ المساواة بين المنتفعين بخدماته. إضافة إلى مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل والتكييف مع التطور، وهذا الأخير يشار إليه (بمبدأ عدم الثبات).**

---

(١) د. جورج سعد، القانون الإداري العام والمنازعة الإدارية، ***مرجع سابق*** ص ٨١.

(٢) د. محمد عبد المحسن المقاطع، ود. أحمد الفارسي، ***القانون الإداري الكويتي، الجزء الأول، التنظيم الإداري، الأموال العامة، الوظيفة العامة***، دولة الكويت، مطبوعات كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٦، ص ٥٤.

(٣) والأصل أن الدولة هي التي تتولى إدارة المرافق العامة بالطريق المباشر إلا أنه يجوز لها وخاصة في المرافق الاقتصادية إدارتها بالطريق غير المباشر، راجع: ***محكمة التمييز الكويتية***، طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٠٠٥ (إداري) ، جلسة ٧ إبريل سنة ٢٠٠٩.

(٤) تعرف هذه المبادي الثلاثة الحاكمة لسير المرفق العام ***بقوانين رولاند*** كما سيأتي تفصيله في موضع أخر من الدراسة.

ولما كانت فكرة المرفق العام ذات نشأة قضائية فرنسية دون توافر نص تشريعي آنذاك لتعريف هذه الفكرة، فقد تصدى فقه القانون العام الفرنسي من أمثال "لويس رولاند"[١] لوضع معايير أو مبادئ حاكمة للمرفق العام اشتهرت فيما بعد بقوانين رولاند (Louis des Rolland).

ونظرا لارتباط مفهوم المرفق العام بالمصلحة العامة فقد أخضع قوانين "رولاند" المرفق العام لثلاثة مبادئ أساسية هي المساواة، والاستمرارية، وعدم الثبات[٢]، وهي في المجمل قوانين غير مكتوبة في نص تشريعي وإنما أملتها ظروف المصلحة العامة، وضرورات النظام العام[٣].

ومبدأ المساواة (l'égalité) أو مساواة الأفراد أمام المرفق العام يعني: أن يقدم المرفق خدماته إلى من يطلبها من الأفراد بنفس الشروط المقدرة لتقديم الخدمة دون تمييز بينهم[٤]، وقد استقر القضاء الإداري إلى أن مبدأ المساواة أمام المرافق العامة إنما يتمتع بالحماية القضائية[٥].

---

(١) هو محامي فرنسي توفى عام ١٩٥٦ يعد من فقه القانون العام إلى جانب موريس هوريو وغيرهم.

(2) (Onyekwelu) C. (2019) « Revenir Sur Une Légende En Sociologue : L'arrêt Blanco Et Le Mythe De La « Naissance » Du Droit Administratif Français. Op, cit, p 119.

(3) Pinon, S." Le principe de continuité des services publics: du renforcement de la puissance étatique à la sauvegarde de l'expression démocratique»، op, cit, p 77.

(٤) د. جورج سعد، ***مرجع سابق***، ص ٧٥.

(٥) ***تمييز كويتي***، الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠٢٢، جلسة ٢٢ مارس ٢٠٢٣.. (ورد فيه بأن: وإن كانت الإدارة ملزمة بإتباع قاعدة المساواة في مجال القرارات الإدارية والتي تفترض التماثل في المراكز القانونية باعتبار أن الأفراد متساوون أمام القانون)

أما **مبدأ الاستمرارية** (Le principe de continuité) فيعني أن طبيعة نشاط المرافق العامة تستدعى الاستمرار والانتظام، حتى ولو لم يتوفر النص التشريعي على ذلك، لأن تقديم خدمات النفع العام لابد لها من الاستمرار وإلا ترتب على انقطاعها اضطراب في الحياة اليومية للأفراد، وهذا المبدأ طبقه القاضي الإداري الكويتي في أكثر من مناسبة(١).

ولما كانت المرافق العامة تقوم بخدمات أساسه لازمة للجمهور وللنظام العام، فإن توقف سيرها أو تعطلها ولو مؤقتا عن العمل، ينجم عن ذلك أضرار عديدة لجمهور المنتفعين من خدمات المرفق من ناحية، وإخلال بالنظام العام من ناحية أخرى(٢).

وبالنسبة **لمبدأ عدم الثبات** (la mutabilité) فينبغي تفصيله مفهومه ومظاهره في نقطتين على النحو التالي:

ثانيا: مفهوم مبدأ عدم الثبات

مبدأ عدم الثبات أو قابلية المرفق العام للتبديل أو التغيير هو أحد المبادئ الأساسية للمرفق العام في القانون الإداري الفرنسي(٣)، المستمد من "قوانين رولاند" ويفترض هذا المبدأ بأن" إدارة المرفق العام لها الحق في تعديل نشاطه المرفق وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة"(٤).

---

(١) قضي على سبيل المثال بأن "إتباع سلطة التنفيذ المباشر الممنوحة لجهة الإدارة لاعتبارات معينة، تتعلق بضرورة سير المرفق العام بانتظام واضطراد"، ***تمييز كويتي***، الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٣ إداري، جلسة ٢٠٢٤/٤/١٣.

(2) Pinon, S." Le principe de continuité des services publics: du renforcement de la puissance étatique à la sauvegarde de l’expression démocratique»، op, cit, p 73.

(٣) د. جورج سعد، ***مرجع سابق***، ص ٨١.

(4)(Chevallier), J. (2022), « Le Service Public », France, Presses de Universités, p6.

تطبيقا لهذا الفرض قضى مجلس الدولة الفرنسي في حكم قديم له بأن "مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتبديل يعني ألا يصاب المرفق بالثبات في خدمة منتفعيه، من ذلك على سبيل المثال ما قضى به من وجوب توفير، وأن قرار رئيس جامعة باريس بعدم تمكين بعض طلاب سابقين من استكمال الدراسات العليا بذريعة تغيير المناهج للطلاب الحاليين المسجلين، إنما ينتهك فقط مبدأ قابلية المرفق للتغيير[١].

وفي قضية مماثلة وفي هذه القضية أكد مجلس الدولة في ١٢ فبراير لعام ١٩٨٢ أنه لابد للتعليم العالي أن يضع تعريفا لمنتفعه من الخدمات العامة المستمدة من التشريعات واللوائح التي تمكن الطلاب من حق الحصول على المنافع التي يقدمها مرفق التعليم على في حال التغيير والتطوير مع حاجات المنتفعين[٢].

ومن المتوقع لتطبيق مبدأ عدم الثبات أن يعدل المشرع في القوانين الحالية بما يتفق واستجابتها لتحولات المجتمع واحتياجات المنتفعين من خدمات المرفق.[٣]

تطبيقا على ذلك التوقع قضى المجلس الدستوري الفرنسي بأن " تغير الظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي صدرت في ظلها قواعد تنظيم المرافق العامة، تترتب عليه تغيير هذه القواعد دون أن يكون للأفراد الاحتجاج بوجود حق مكتسب في استمرار المعاملة بنظام المرفق العام على حالته السابقة، وبأن قوانين الخصخصة وما

(1) CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section. - Req. N° 38 - .٦٦١.Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g. ; MMes Ryziger et Hennuyer، av.).. http://www.lex-publica.com.

(2) CE, 12 février 1982, requête numéro 27098, requête numéro 27099, requête numéro 27100, Université de Paris VII (Rec. p. 70 ; D. 1983, inf. rap.p. 233.

(3) (Onyekwelu) C. (2019) «Revenir Sur Une Légende En Sociologue: L'arrêt Blanco Et Le Mythe De La «Naissance» Du Droit Administratif Français. *Op, cit*, p 119.

تحدثه من تغيير في علاقة المرفق بالمتعاقدين معه إنما تتفق مع مبدأ قابلية المرفق العام للتبديل أو التغيير وعدم الثبات[١].

ويطلق على حالة عدم جواز احتجاج المنتفعين على مبدأ عدم الثبات، "بالجبر الواقع على مستخدمي المرفق"، وهذا ما أكده مجلس الدولة الفرنسي في قديم له صادر في ٢٧ يناير عام ١٩٦١ في قضية (Vannier) الذي احتج على قيام الإدارة بإلغاء قناة التلفزيون على الخط ٤٤١ الفضائي، وطالب الحكم له بالتعويض جراء ضرر الإلغاء، لأنه كان من مالكي أجهزة تلفزيونية ذات نوع خاص في استقبال القناة الملغاة، فرفض مجلس الدولة الحكم بالتعويض استناد على الجبر الواقع على مستخدمي المرفق العام نتيجة تطبيق مبدأ عدم الثبات [٢].

معنى ذلك أن إشباع الحاجات العامة للمنتفعين بخدمات المرفق العام تقتضي عدم ثبات المرفق بمعنى أنه يقبل دائما التغيير والتبديل ليتفق مع الظروف والمستجدات في المجتمع.

ولنقف على مثال عملي: **استخدام الطاقة المتجددة في الحصول على الطاقة الكهربائية يعد من الظروف والمستجدات التي تطرأ على المجتمع، فإنه، ومن أجل تحقيق غايات الحصول عليه بمصادر للطاقة النظيفة يجب مسايرة حاجات الأفراد المتغيرة باستمرار، وهذا ما يقصد به مبدأ قابلية المرفق العام للتبديل أو التغيير.**

---

(1) CC, numéro 86-207 DC: Rec. cons. const. p. 61 ; JO 27 juin 1986, p. 7978.

(٢) راجع:

- CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section. - Req. N° 38. 661. - Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g. ; MMes Ryziger et Hennuyer, av.). http://www.lex-publica.com

ثالثا: مظاهر وتطبيقات مبدأ عدم الثبات

من مظاهر هذا المبدأ أن **من حق الجهات الإدارية القائمة على إدارة المرفق كلما دعت الحاجة أن تتدخل لتعديله بإرادتها المنفردة** سواء من خلال تعديل النظم واللوائح الخاصة بالمرفق أو تغييرها بما يتفق والمستجدات.

تطبيقا على ذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي بأنه " لا يحق للمنتفعين بخدمات المرفق الاعتراض على مبدأ عدم الثبات، والمطالبة باستمرار عمل المرافق بأسلوب أو بطريقة معينة، حتى لو كان من شأن هذا التغيير أن يؤثر على مراكزهم الشخصية[١].

ومن مظاهر مبدأ عدم الثبات **أن يتدخل المشرع، في أي وقت، لتعديل القوانين** بما يتلاءم والتطورات التي قد تطرأ على جعل المرفق يتكيف مع حاجات المنتفعين.

تطبيقا على ذلك أجاز المشرع الكويتي للإدارة العامة التي تقوم على تسيير مرفق عام الكهرباء في سبيل تطبيق مبدأ عدم الثبات والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة أن تقوم: بإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإنشاء وتشغيل وإدارة مراكز توزيع الطاقة الكهربائية المستخدمة في وسائل النقل العامة والخاصة وإمكانية حفظ الطاقة الفائضة، أو شراء طاقة جديدة [٢].

---

(١) راجع:

-CE Sect., 18 mars 1977, requête numéro 97939, Chambre de commerce et d'industrie de la Rochelle et a.: Rec. p. 153, concl. Massot.

(٢) المادة ٢ من مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

ومن مظاهر عدم الثبات أن تتدخل السلطة العامة في أي وقت لتعدل من قواعد سير المرافق العامة[١]، دون أن يمنع في استعمالها لهذا الحق أية اعتبارات طالما كانت تراعي في تدخلها المصلحة العامة[٢].

وباستقراء الأحكام القضائية الفرنسية، سالفة البيان، يتضح أن تطبيق مبدأ الثبات من خلال إنشاء وتعديل وإلغاء المرافق العامة هي مساءلة تخضع لتقدر السلطات العامة ولا تخضع لتقدير مستخدمي المرفق[٣].

فلو افترضنا بأن السلطات العام طبقت مبدأ عدم ثبات مرفق الكهرباء والحصول على الخدمة من الطاقة المتجددة بدلا من الوقود أو الغاز أو النفط، من أجل الحفاظ على البيئة، أو لأية أسباب أخرى تتعلق بالمصلحة العامة، ففي مثل هذا الفرض، لا يخضع الحصول على الكهرباء من الطاقة المتجددة لتقدير مستخدمي المرفق، طالما صدر قانون عبر عن تدخل المشرع لتطبيق عدم ثبات المرفق.

ويتحقق مبدأ عدم الثبات في النص التشريعي الوارد بالمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣ التي فوضت **" مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** بالتغيير والتطوير في خصوص".. إنشاء وتشغيل وإدارة محطات إنتاج الطاقة الكهربائية التي تعمل بالطاقة النظيفة او الطاقة المتجددة.." [٤]،

---

(1) (Pinon) , S." Le principe de continuité des services publics: du renforcement de la puissance étatique à la sauvegarde de l'expression démocratique»، op, cit, p 77..

(2) (Chevallier), J. op, cit, p8.

(3)(Pinon) , S." Le principe de continuité des services publics: du renforcement de la puissance étatique à la sauvegarde de l'expression démocratique»، op, cit, p 79..

(٤) المادة ٢ /٢ من مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

وقد يفوض **" مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"**، إدارة الخدمة النفعية الجديدة المتمثلة في إمداد المستهلكين بالكهرباء النظيفة لشركة خاصة في مجال الطاقة المتجددة، منا هو متيع في بعض النظم المقارنة كما في المملكة المتحدة [١] ، ومع ذلك يظل **" مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" المناط** به مبدأ عدم الثبات في علاقته بالمنتفعين من خدمة الكهرباء النظيفة، كما سنرى.

ويقصج بالخدمة النفعية العامة "إشباع حاجات عامة أو تقديم خدمات عامة للجمهور وهذه الخدمات قد تكون مادية كإيصال المياه و الكهرباء أو توفير وسائل المواصلات، و قد تكون حاجات معنوية كالتنظيم الإداري كتقسيم الدولة إلى محافظات [٢].

كما يتحقق مبدأ عدم الثبات في النص التشريعي الوارد بالمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣ التي فوضت **" مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** بإدارة محطات حفظها وتخزينها.." [٣]، وشراء الطاقة المتجددة أو الطاقة الكهربائية المولدة عنها من الغير [٤].

---

(1)(Jodi) G. & (Gray), M, (23 Jul 2024)، "***The UK's energy crises: A study of market and institutional precarity***"، online: p 233..

(٢) جورج سعد، القانون الإداري العام والمنازعة الإدارية، مرجع سابق ص ١٠١؛ محمد عبد المحسن المقاطع، ود. أحمد الفارسي، القانون الإداري الكويتي، الجزء الأول، التنظيم الإداري، الأموال العامةمرجع سابق ص ٩١.

(٣) المادة ٢ /٣ من مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

(٤) المادة ٢ /١١ من مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

وإذا كان المشرع لم يبين صراحة القيمة القانونية لمبدأ عدم ثبات المرفق العام فان ذلك لا ينقص من شأن كونه مبدأ من المبادئ العامة للقانون له آثاره على مستخدمي المرفق العام وموظفيه وبإدارة المرفق، كما سنرى.

المبحث الثاني

الكهرباء النظيفة من الطاقة المتجددة كأثر لمبدأ عدم الثبات

في ضوء التطور المستمر والمتلاحق في كافة مناحي المعرفة البشرية، أصبح مبدأ عدم ثبات المرفق العام لا يغطي فقط قابليته للتغيير والتعديل، بل "والقدرة على التكييف مع احتياجات وتطلعات مستخدمي المرفق العام والمجتمع من أجل تحسين الخدمات العامة"[١].

ولما كانت الطاقة الكهربائية من أهم الخدمات العامة التي تهم المجتمع، باتت أو الطاقة المتجددة هي العمود الفقري لمصادر الطاقة في الآونة الأخيرة لما لها من مقتضيات اقتصادية واجتماعية واقتصادية داخل الدولة .

وهو ما تسعي إليه دولة الكويت من أجل مستقبل الطاقة والاعتماد على الطاقة الحرارية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر آمنة للطاقة المتجددة.

كما أصبح الانتقال إلى استخدام الطاقة المتجددة في دولة الكويت أمر ملحا للوصول لحلول عملية للحد من الاعتماد على استهلاك الطاقة الكهربائية في ظل ما يعرف "بأزمة التيار الكهربائي" في بعض دول العالم [٢] بوجه عام ولضمان حق المواطن والمقيم على أرض الكويت ببيئة نظيفة على وجه الخصوص.

---

(1) Markus, j. (mai- juin 2002)،" le principe d'adaptabilité: de la mutabilité au devoir d'adaptation des services publics aux besoins des usagers»، *revue française de droit administratif (RFDA)* n° 3, p563.

(٢) في الكويت: أصبح انقطاع التيار الكهربائي ظاهرة مجتمعية لا سيما في فصل الصيف نظرا للتوسع العمراني وشدة استهلاك الطاقة الكهربائية ما أدى إلى اللجوء إلى القطع المبرمج للتيار على كافة =

إن الطاقة المتجددة أو الطاقة المتجددة هي العمود الفقري لمصادر الطاقة في الآونة الأخيرة لما لها من مقتضيات اقتصادية واجتماعية واقتصادية داخل الدولة وهو ما تسعي إليه دولة الكويت من أجل مستقبل الطاقة.

وتعتمد الطاقة المتجددة على مصادر متنوعة "كالطاقة الحرارية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمصادر البحرية[١]، لما لهذه المصادر من أثر إيجابي والتخفيف من آثار تغير المناخ[٢].

إن مبدأ عدم الثبات وتكيف المرفق العام مع خدمة الطاقة المتجددة، يطرح التساؤل حول مفهوم ومصادر الطاقة المتجددة؟ ومدى تأثر موظفي المرفق العام بمبدأ عدم الثبات؟ وأثر المبدأ على المنتفعين بخدمة الكهرباء المولدة عن طريق مصدر للطاقة المتجددة؟ وهذا ما يتم تفصيله في ثلاثة نقاط:

=

مناطق دولة الكويت، راجع: *وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، دليل بالقطع كنتيجة للطلب اليومي المرتفع للطاقة*، إبريل ٢٠٢٥، ص٢.

وفي المملكة المتحدة وأغلب دول الاتحاد الأوربي تواجه الأسر من ذوي الدخل المنخفض عادة أزمة انقطاع التيار الكهربائي بحيث يعاني كل خمسة من عملاء الدفع المسبق للقطع المبرمج خلال ٢٤ ساعة على الأقل، راجع:

- (Jodi) G. & (Gray), M, (23 Jul 2024),"***The UK's energy crises: A study of market and institutional precarity***"، online:, p 236.

(1) (Santiago) S. & (Marta), C. (2023)," ***Socio - Economic, Legal, And Political Context of Offshore Renewable Energies***", 12 Wires Energy Environ. E462, p 43.

(2) (Robyn) L. (May 2024)، "Case Study for the Multistakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the SDGs, ***Renewable Energy: Emerging technologies and innovations to reduce climate change***, Office of Innovation, UNICEF, p2.

أولا: مفهوم ومصادر الطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تستخرج من مصادر طبيعية آمنة ومستدامة فلا تنضب، وتتجدد بشكل دوري، فهي تتصف ودون أن يصدر عنها تلوث أو على الأقل بدرجة تلوث أقل من الوقود الأحفوري الناتج عن حرق البترول أو الغاز(١).

ومن أمثلتها: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة المائية، والطاقة الحرارية من باطن، والطاقة المستمدة من التحول البيولوجي نتيجة تحلل مواد طبيعية كخشب الغابات أو المحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية الأرض، وحركة الأمواج وحركة المد والجزر وغيرها(٢).

ويطلق عليها الطاقة النظيفة أو الطاقة الخضراء، أو الطاقة المستدامة، وهي تساهم في إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية كأحد الأهداف الاستراتيجية لاستغلال الطاقة المتجددة(٣).

وبالرغم من حدوث بعض التقدم في دولة الكويت في مجال دعم توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، إلا أن المأمول أن يتم التحول من استخدام النفط والغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية إلى مصادر أخرى للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٥.(٤)

والواقع أن المشرع الكويتي لم يحصر مصادر الطاقة المتجددة ربما يكون سبب ذلك هو صعوبة الوقوف على مصادر تلك الطاقة في المستقبل، وكان من الأجدر ذكرها

---

(١) محمد بن موسى، قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص ٤٠.

(2) (Jodi) G. & (Gray), M. op, cit, p 11.

(3) (Robyn) L, op, cit, p 22.

(٤) راجع: تقرير معهد الكويت للأبحاث العلمية، آفاق الطاقة المتجددة في دولة الكويت، ٢٠٢٣، ص ٤.

فـي "مرسـوم بقـانون رقـم ٥٧ لـسنة ٢٠٢٢ فـي شـأن وزارة الكهربـاء والمـاء والطاقـة المتجـددة"، ولـو علـى سـبيل الأمثلـة، أو فـي قـانون أخـر مـستقل خـاص بالطاقـة الخضراء.

وعلى النقيض من موقف **المشرع الكويتي** تطرقت بعض التشريعات المقارنة في هذا الخصوص، إلى مصادر الطاقة الخضراء **فالمشرع المصري** علـى سبيل المثال عدد مصادرها فـي "قـانون رقـم (٢٠٣) لـسنة ٢٠١٤ بـشأن تحفيـز إنتـاج الكهربـاء مـن الطاقة المتجددة"[١] ووصـف **المشرع الأردنـي** تلك المصادر الطبيعية فـي قـانون ترشيد الطاقة المتجددة بأنها مصادر دائمة ومستمرة[٢].

وعلـى أيـة حـال، فـإن التحـول لتوليـد الطاقـة الكهربائيـة مـن مـصادر للطاقـة المتجددة بديلا عن النفط الغاز، يقتضي بالضرورة تطبيق مبدأ عدم ثبات المرفق العام للكهربـاء لاستيعاب احتياجـات المنتفعين من توليد الطاقة الكهربائيـة عن طريـق مـصدر متجدد.

ومصطلح الكهرباء النظيفة[٣]، أو الكهرباء الخضراء[١] فهو تعبير عن الطاقة الكهربائية المولدة من أحد مصادر الطاقة المتجددة دون الاعتماد علـى الوقود الأحفوري الناتج عن حرق النفط أو الغاز.

---

(١) تنص المادة (١) من القانون المصري رقم (٢٠٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تحفيز إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة" على أن: " مصدر الطاقة المتجددة هو المصادر الطبيعية للطاقة التي لا تنضب ويمكن استخدامها في إنتاج الكهرباء وأنظمة الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة".

(٢) المادة (٢) من قانون ترشيد الطاقة المتجددة الأردني رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته بالقانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٢.

(3) (Santiago) S. & (Marta), C. (2023)," ***Socio - Economic, Legal, And Political Context of Offshore Renewable Energies***", op, cit, p 43.

"وعلى الرغم من الإمكانات الواعدة التي توفرها مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن الاستخدام الحالي لتلك المصادر محدود في ظل سيطرة لمصادر الطاقة التقليدية " [٢]من الوقود الاحفوري الناتج عن حرق النفط أو الغاز

تفصيل ذلك أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في دولة الكويت تقوم بإدارة مرفق عام حيوي يقدم خدماته للمنتفعين من الكهرباء والماء، وتعاقد المرفق مع العديد من الموردين ومستهلكي الخدمة إلا أن فكرة الاستفادة من الكهرباء الخضراء أو الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة لم تظهر للوجود بالشكل المرجو.

ثانيا: أثر عدم ثبات مرفق الكهرباء على موظفي المرفق

قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن احترام مبدأ قابلية المرفق للتغيير في كل وقت يجد مبرره عند التميز بين الدرجة الوظيفية وبين المستجدات التي قد يفرضها مبدأ عدم الثبات على الوظيفة ذاتها[٣].

يعني ذلك أن أثر عدم الثبات قد تمس المراكز القانونية المستقرة في الوظيفة السابقة، وقد تعدل في النظام القانوني للوظائف الجديدة، نتيجة للتغييرات التي قد تطرأ على المرفق العام نتيجة لتطبيق عدم الثبات وتحوله من مرفق يعتمد على خدمة الكهرباء

=

(1) (Robyn) L. (May 2024)، "Case Study for the Multistakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the SDGs, ***Renewable Energy: Emerging technologies and innovations to reduce climate change***, op, cit, p 2.

(٢) محمد بن موسى، قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي فى ٢ مارس عام ١٩٨٨ (قضية كولينى)

-CE, 8 / 9 SSR, du 2 mars 1988.

المولدة من الوقود الأحفوري، إلى مرفق يقدم لمنتفعيه الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، وفق ما يتم تفصيله في نقطتين:

١ ـ المركز القانوني للموظف في مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة":

استجابة لاحتياجات المنتفعين بخدمات الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، سيتحول المرفق العام للكهرباء في دولة الكويت إلى **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** كما ورد في مرسوم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣، لتلبية تلك الاحتياجات.

ويقتضي مبدأ عدم ثبات المرفق، أن يقوم النشاط الجديد بتعيين الموظفين المؤهلين للتعامل مع متطلبات الكهرباء المولدة بمصادر للطاقة المتجددة، والتطوير من مؤهلات الموظفين الحاليين، أو الاستغناء عن بعض الوظائف التي لا تلاءم هذا التوجه الجديد نتيجة لعدم ثبات المرفق.

إن علاقة **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** بالموظفين التابعين له هي علاقة ذات طبيعة لائحية، "وبموجب هذه العلاقة فإن مركز الموظف القانوني بما عليه من واجبات وله من حقوق يستمد من أحكام القوانين والأنظمة التي تحكم الوظيفة العامة"[(١)].

هذه العلاقة بين **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** وموظفيه، "تدور في فلك القانون العام وتخضع لأحكامه ولا يسري عليها بالضرورة كل ما يسري على روابط القانون الخاص" [(٢)].

---

(١) د. محمد عبد المحسن المقاطع، ود. أحمد الفارسي، القانون الإداري الكويتي، ***مرجع سابق***، ص ٨٧.

(٢) تمييز كويتي، طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٦ (إداري). جلسة ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٨. منشور في *مجلة القضاء والقانون*: مجلة دورية تصدر عن المكتب الفني بمحكمة التمييز بدولة =

وللمرفق دون الحاجة إلى موافقتهم نقلهم من وظيفة إلى أخرى أو من مكان إلى أخر تحقيقا لمتطلبات المصلحة العامة التي تتمثل في "حصول المنتفعين بالكهرباء المولدة من مصادر متجددة"[١].

٢ - تعديل النظام القانوني للموظفين:

يجوز لجهة الإدارة القائمة على إدارة **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** تعديل النظام القانوني لموظفي المرفق دون أن يكون لهؤلاء التمسك في مواجهتها بحقوق مكتسبة من النظام القديم، وذلك سواء تم التعيين بناء على قرار، بالنسبة للموظفين الكويتيين، أو بناء على عقد توظف بالنسبة لغيرهم من غير الكويتيين[٢].

وفى هذه الحالة الأخيرة يكون تعديل الوظائف بالنسبة لموظفي المرفق من الكويتيين بقرار إداري، أما التعديل في حقوق الموظفين المتعاقدين فلا يسري إلا عند تجديد مدة العقد، فليس لهم الحق في الاحتفاظ أو المطالبة بالاحتفاظ بوضعهم حيث تستطيع جهة الإدارة من تلقاء نفسها تعديل هذا الوضع[٣].

=

الكويت عن الفترة من ٢٠٠٦/٧/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١، السنة السابعة والثلاثون، الجزء الثالث، إبريل ٢٠١٦، ص ٣١٥.

(1)) (Jodi) G. & (Gray), M, op, cit, p 239.

(٢) يشترط في من يعين بإحدى الوظائف: "١- أن يكون كويتي الجنسية، فإن لم يوجد فتكون الأفضلية للأبناء غير الكويتيين من أم كويتية ثم لأبناء البلاد العربية ، راجع:

- الفقرة الأولى من المادة الخامسة من *نظام الخدمة المدنية الكويتي الصادر في ٤ إبريل ١٩٧٩ والمعدلة بالمرسوم رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧* ، وكانت قبل التعديل تنص على أن: " أن يكون كويتي الجنسية، فإن لم يوجد فتكون الأفضلية لأبناء البلاد العربية.

(٣)) يخضع الموظفون غير الكويتيين لمجموعة الوظائف المؤقتة، ومن ثم يتوقع الموظف غير الكويتي إلغاء تلك الوظائف المؤقتة في أي وقت بالإرادة المنفردة للإدارة.

سبب ذلك، علاقة الموظف غير الكويتي بعقد التوظيف وهو عقد إداري يتم - كأي عقد- باتفاق بين الإدارة وأحد الأفراد بقصد إحداث أثر قانوني معين يتولى بمقتضاه هذا الأخير تحت إشرافها أمر وظيفة معينة فيحصل منها على عدد من الحقوق مقابل التزامه بأعباء هذه الوظيفة ومقتضياتها ويكون في مركز تعاقدي لائحي[١]، وهذا الوضع يجد صداه في النظم الوظيفية الفرنسية[٢] أيضا.

ولما كان احترام مبدأ قابلية المرفق للتغيير في كل وقت يجد مبرره عند التميز بين الدرجة الوظيفية والوظيفة ذاتها[٣]، فإن موظفي **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** من المتعاقدين لا يحق لهم التمسك بالشروط العقدية القديمة في تعاقدهم مع مرفق الكهرباء والماء، كما لا يحق لهم الاعتراض على التغير الذي قد تجريه جهة الإدارة على تنظيم عمل **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** وانتظام سيره، أو موقع عملهم فيه.

وسواء كان موظف **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** من المعينين أو المتعاقدين، فإن مبدأ عدم الثبات يقتضي أن يقوم المرفق بالنقل والندب بين الموظفين، ليس لأسباب تتعلق بالموظف، بل ترجع إلى السلطة التقديرية للإدارة وهي بصدد الالتزام بمقتضيات مبدأ عدم الثبات.

---

(١) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم (١٣٩)، لسنة (١٩٩٣) بتاريخ جلسة: (١٩٩٣/١٢/١٣).

(٢) على سبيل المثال: القانون الفرنسي ١٣ يوليو لعام ١٩٨٣ الخاص بالوضع العام للموظفين العموميين..

(٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي فى ٢ مارس عام ١٩٨٨ (قضية كولينى)

-CE, 8 / 9 SSR, du 2 mars 1988.

وفي هذا الخصوص قضى مجلس الدولة الفرنسي في ١١ أكتوبر عام ١٩٩٥ بأن انتداب مدرس الزراعة من وزارة التربية إلى إحدى إدارات التعليم التقني، رغم عدم طلبه، يرجع إلى التغيير في نشاط المرفق العام[١].

كما قضت محكمة التمييز الكويتية بأن نقل العامل من جهة الى أخرى في ذات درجته يعد من قبيل النقل المكاني الذي يدخل في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة تجريه وفقا لمتطلبات صالح العمل ودواعيه دون معقب من القضاء مادام قرارها قد خلا من الانحراف بالسلطة او مخالفة القانون (٢).

ثالثا: "تأثر مستخدمي مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" بمبدأ عدم الثبات

مستخدمو **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** هم أفراد المجتمع الكويتي من مستهلكي الكهرباء المنتفعين بخدمة نفعية جديدة نتيجة مبدأ عدم الثبات.

تتمثل الخدمة النفعية الجديدة في الحصول على الكهرباء النظيفة أو الخضراء المولدة من مصدر من مصادر الطاقة المتجددة في ضوء استمرار عمل **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** بانتظام، وبالمساواة بين المستهلكين، مع قبولهم لقابلية الخدمة للتغيير والتطوير نتيجة لمبدأ عدم الثبات.

ومن حق هؤلاء المستهلكين ومستخدمي **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** والمنتفعين من خدماته الحصول على تشغيل طبيعي للنشاط الجديد المتمثل في حصولهم على الطاقة الكهربائية المولدة عن طريق مصدر للطاقة المتجددة.

---

(١) راجع:

-CE8 / 9 SSR, du 11 octobre 1995

(٢) محكمة التمييز الكونتية، الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٠١٣ إداري، جلسة ٢ مارس ٢٠١٤.

وقد يساير المرفق قواعد تشغيله القديمة وقد يدخل عليها تعديلات نتيجة للخدمة النفعية الجديدة، وفي كل الأحوال يظل حق المستخدمين والمنتفعين من مستهلكي الكهرباء المولدة بمصدر للطاقة المتجددة محمي لا يقيده مبدأ عدم الثبات.

وباستقراء المادة ٢ الفقرات: ٢، ٤، ١١ من المرسوم بقانون ٥٧ لسنة ٢٠٢٣، يتبين أن المشرع الكويتي اعتراف بحق **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** في تشغيل الخدمة النفعية العامة بشكل طبيعي.

ومع ذلك، يجوز لمستهلكي الكهرباء النظيفة أو الخضراء المولدة من مصدر من مصادر الطاقة المتجددة التمسك بمبدأ عدم ثبات المرفق بأن يتقدموا لجهة الإدارة المسئولة عن المرفق باقتراحات جديدة.

وتتأسس مقترحات المستهلكين، ليس فقط على تمسكهم بمبدأ عدم الثبات، بل على حقهم المشروع في استمرار نشاط **"مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة"** تطبيقا لمبدأ سير المرفق العام بانتظام(١).

"وكمبرر لتطوير المرفق من قبل القائمين على إدارته، وتفعيل مبدأ عدم الثبات، قد تقبل الإدارة ببعض مقترحات المستهلكين، وترفض بعضها لأسباب اقتصادية أو فنية(٢)."

(1) (Markus) , j. (mai- juin 2002)، " le principe d'adaptabilité : de la mutabilité au devoir d'adaptation des services publics aux besoins des usagers »، op, cit, p566.

(2) CE Sect., 18 mars 1977, requête numéro 97939, Chambre de commerce et d'industrie de la Rochelle et a. : Rec. p. 153, concl. Massot.

ولوزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وهو الرئيس الإداري الأعلى في إدارة المرفق، أن يصدر قرارات لتنظيم عمل المرفق وآلية حصول المستهلكين على الخدمة النفعية الجديدة.

وليس بمقدور المستهلكين المطالبة بإصدار قانون جديد، وإنما يجوز لهم الطعن على القرارات التي يصدرها الوزير المختص أمام القضاء الإداري في حال كانت تلك القرارات تشكل تعسفا في استخدام السلطة.

ودور القاضي الإداري هنا فى الرقابة مقصور على إلغاء ما قد يوجد من أخطاء تضمنها قرار جهة الإدارة، من ذلك على سبيل المثال حكم مجلس الدولة في ٢١ ابريل عام ١٩٦١ في قضية توزيع المياه، عندما رفض عمدة المقاطعة إصدار قرارات جديدة بطلبات المستهلكين بشأن إعادة توزيع وتنظيم شبكة المياه(١).

وقد يفوض الوزير، إدارة المرفق لاحد الأشخاص الاعتبارية الأخرى، كهيئة أو شركة خاصة، فيجوز للمستهلكين أن يطلبوا من السلطة صاحبة التفويض أن تلزم المفوض إليه إدارة المرفق العام أن يؤمن حسن تشغيل المرفق بشكل طبيعي وفى حالة الرفض يجوز لهم اللجوء إلى القضاء المستعجل (٢).

وفى حالة وقوع أي ضرر يجوز للمضرور أن يلجأ إلى القضاء سواء الإداري أو القضاء العادي إزاء تصرف إدارة المرفق سواء بخطأ أو بدون خطأ من نوع خاص لحق بالمضرور.

---

(1) Conseil d'Etat, Section, 8 avril 1961, Dame Klein, requête numéro 46746, rec.p. 216.

(٢) راجع: مجلس الدولة في ١ يوليو ١٩٩٦ قضية كايزل:

L'arrêt Cayes rendu par l'Assemblée du contentieux du Conseil d'État, le 10juillet 1996 : le contentieux des contrats administratifs.

الخاتمة

إذا كانت المرافق العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد وكانت هذه الحاجات متطورة ومتغيرة باستمرار فإن الإدارة المنوط بها إدارة وتنظيم المرافق العامة تملك دائما تطوير وتغيير المرفق من حيث أسلوب إدارته وتنظيمه وطبيعة النشاط الذي يؤديه بما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ على المجتمع، ومسايرة لحاجات الأفراد المتغيرة باستمرار.

ويعنى مبدا عدم الثبات ملائمة المرفق العام في تقديم خدماته وتطوره في ضوء تغير وتطور للحاجات العامة والجماعية وللمصلحة العامة، فمبدأ عدم الثبات يعنى مواكبه المرفق لتطور الحاجات العامة والمصلحة العامة فضلا عن تغيرها مع تغير المظاهر الفنية والتقنية بتغير الزمان.

وفي سبيل تحقيق غايات حصول المستهلك الكويتي من المنتفعين بخدمات المرفق العام على الكهرباء النظيفة المتولدة من مصدر من مصادر الطاقة المتجددة، تملك إدارة المرفق سلطة واسعة في تعديل شروط الانتفاع من خدمات المرفق وذلك فيما يتصل بعلاقة المرفق بالمنتفعين من خدماته.

وتفعيلا لأغراض الطاقة المتجددة، ينبني على المستهلكين المنتفعين بخدمات "مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" عدم الاعتراض على استخدام إدارة المرفق لسلطتها في تعديل شروط الحصول على هذه الخدمة النفعية الجديدة.

ومن مظاهر عدم ثبات مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة أن تتدخل السلطة العامة في أي وقت لتعدل من قواعد سير المرفق بما يتناسب ومصادر الطاقة

المتجددة، دون أن يمنع في استعمالها لهذا الحق أية اعتبارات طالما كانت تراعي في تدخلها المصلحة العامة للمواطنين في حصولهم على الكهرباء النظيفة.

إن رغبة المستهلك الكويتي من مستخدمي المرفق العام للكهرباء في الحصول على الكهرباء النظيفة من الطاقة المتجددة إنما يعد من الظروف والمستجدات التي تطرأ على المجتمع الكويتي وتتطلب بالضرورة أن يكون المرفق قابل للتعديل والتطوير لتلبية احتياجات ومتطلبات المنتفعين بخدماته. وهذا ما يقصد به مبدأ قابلية المرفق العام للتبديل أو التغيير (عدم الثبات).

نتائج البحث:

١. الحصول على الكهرباء النظيفة من مصادر للطاقة المتجددة بديلا عن النفط الغاز، يقتضي تطبيق مبدأ عدم ثبات المرفق العام للكهرباء.

٢. حق المنتفعين من خدمات "مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" الحصول على الكهرباء النظيفة دون تدخل منهم.

٣. الكهرباء النظيفة من مصادر للطاقة المتجددة هي خدمة نفعية عامة استحدثها المشرع الكويتي بالمرسوم رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣..

٤. مستخدمو "مرفق الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" هم أفراد المجتمع الكويتي من مستهلكي الكهرباء المنتفعين بخدمة نفعية جديدة نتيجة مبدأ عدم الثبات.

توصيات البحث:

١. ضمان حصول المستهلك الكويتي على الكهرباء النظيفة أو الخضراء المولدة من مصدر من مصادر الطاقة المتجددة في ضوء المبادئ الحاكمة للمرفق العام.

٢. إنشاء هيئة مستقلة للطاقة المتجددة في دولة الكويت.

٣. تعريف المستهلك الكويتي بالحقوق والالتزامات المطلوبة للحصول على الكهرباء النظيفة.

٤. تدريب وتأهيل موظفي المرفق العام للكهرباء من متطلبات الطاقة المتجددة.

المراجع

المراجع العربية

١. تقرير معهد الكويت للأبحاث العلمية، آفاق الطاقة المتجددة في دولة الكويت، ٢٠٢٣.

٢. جورج سعد، القانون الإداري العام والمنازعة الإدارية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٢.

٣. محمد بن موسى، قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا،". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد ١٥، العدد الثاني، (٢٠١٩). https://asjp.cerist.dz/en/article/101766

٤. محمد عبد المحسن المقاطع، ود. أحمد الفارسي، القانون الإداري الكويتي، الجزء الأول، التنظيم الإداري، الأموال العامة، الوظيفة العامة، دولة الكويت، مطبوعات كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠١٦.

٥. وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، دليل بالقطع كنتيجة للطلب اليومي المرتفع للطاقة، إبريل ٢٠٢٥.

مصادر الأحكام القضائية

- تمييز كويتي، الطعن رقم (١٣٩)، لسنة (١٩٩٣) بتاريخ جلسة: (١٩٩٣/١٢/١٣).
- تمييز كويتي، الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٠١٣ إداري، جلسة ٢ مارس ٢٠١٤.

- تمييز كويتي، الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٣ إداري، جلسة ٢٠٢٤/٤/١٣.
- تمييز كويتي، الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠٢٢، جلسة ٢٢ مارس ٢٠٢٣.
- تمييز كويتي، طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٠٠٥ (إداري)، جلسة ٧ إبريل سنة ٢٠٠٩.
- تمييز كويتي، طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٦ (إداري). جلسة ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٨.
- مجلة القضاء والقانون: مجلة دورية تصدر عن المكتب الفني بمحكمة التمييز بدولة الكويت عن الفترة من ٢٠٠٦/٧/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١، السنة السابعة والثلاثون، الجزء الثالث، إبريل ٢٠١٦.
- CC, numéro 86-207 DC : Rec. cons. const. p. 61 ; JO 27 juin 1986.
- CE Sect., 18 mars 1977, requête numéro 97939, Chambre de commerce et d'industrie de la Rochelle et a. : Rec. p. 153, concl. Massot.
- CE Sect., 18 mars 1977, requête numéro 97939, Chambre de commerce et d'industrie de la Rochelle et a. : Rec. p. 153, concl. Massot.
- CE, 12 février 1982, requête numéro 27098, requête numéro 27099, requête numéro 27100, Université de Paris VII (Rec. p. 70 ; D. 1983, inf. rap.

- CE, 8 / 9 SSR, du 2 mars 1988.
- CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section. - Req. N° 38 - .٦٦١.Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g. ; MMes Ryziger et Hennuyer، av.).. http://www.lex-publica.com.
- CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section. - Req. N° 38. 661. - Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g. ; MMes Ryziger et Hennuyer, av.). http://www.lex-publica.com
- CE8 / 9 SSR, du 11 octobre 1995
- Conseil d'Etat(CE) ,Section, 8 avril 1961, Dame Klein, requête numéro 46746, rec.

القوانين والتشريعات

- القانون المصري رقم (٢٠٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تحفيز إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة"
- قانون ترشيد الطاقة المتجددة الأردني رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته بالقانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٢.
- مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

- مرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.
- نظام الخدمة المدنية الكويتي الصادر في ٤ إبريل ١٩٧٩ والمعدلة بالمرسوم رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧.

- L'arrêt Cayes rendu par l'Assemblée du contentieux du Conseil d'État, le 10juillet 1996 : le contentieux des contrats administratifs.

المراجع الأجنبية

1. (Chevallier)، J. (2022) , « Le Service Public », France, Presses de Universités.
2. (Jodi) G. & (Gray), M, (23 Jul 2024)، "The UK's energy crises: A study of market and institutional precarity"
3. (Pinon), S. (2003)." Le principe de continuité des services publics : du renforcement de la puissance étatique à la sauvegarde de l'expression démocratique", Revue interdisciplinaire d'études juridiques, Vol :51, Iss :(2), https://doi.org/10.3917/riej.051.0069.
4. (Robyn) L. (May 2024)، "Case Study for the Multistakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the SDGs, Renewable Energy: Emerging technologies and innovations to reduce climate change, Office of Innovation, UNICEF.

5. (Santiago) S. & (Marta), C. (2023),” Socio - Economic, Legal, And Political Context of Offshore Renewable Energies”, 12 Wires Energy Environ. E462.

6. (Santiago) S. & (Marta), C. (2023),” Socio - Economic, Legal, And Political Context of Offshore Renewable Energies”, 12 Wires Energy Environ. E462.

7. (Markus) , j. (mai- juin 2002)،” le principe d’adaptabilité: de la mutabilité au devoir d'adaptation des services publics aux besoins des usagers»، revue française de droit administratif (RFDA) n° 3.

8. (Onyekwelu) C. (2019) «Revenir Sur Une Légende En Sociologue: L’arrêt Blanco Et Le Mythe De La «Naissance» Du Droit Administratif Français, Droit et Société, Iss: 101.